البنك الوطني الإسلامي
ISLAMIC NATIONAL BANK

التاريخ : 30/01/2022

المحترمين
البنك الوطني الإسلامي
فرع خان يونس
صادر
الرقم : ص.م 2022/10
التاريخ : 2022/01/30

السادة / وزارة المالية الفلسطينية،،،،،،

خطـــاب الضمـــــان رقـــم 30022001323

تحية طيبة وبعد،،،،،

بناء على طلب السيد / محمد أحمد سليمان أبو شاويش،،،،،، المحترم.

يتعهد البنك الوطني الإسلامي - فرع خانيونس بموجب هذا الخطاب أن يدفع لصالحكم

مبلغ 8,000.000 دولار فقط.

وذلك بخصوص كفالة حسن تنفيذ

. توريد مواد غذائية طازجة لصالح وزارتي الصحة والداخلية

ويسري مفعول هذا الخطاب لغاية 31/07/2022

كذلك نتعهد بدفع قيمة هذا الخطاب عند أول طلب خطي يصل إلى البنك أثناء سريان مفعول هذا الخطاب
و لا يتحمل البنك أي مسئولية بعد انتهاء مدة سريانه
برجاء إعادة هذا الطلب عند الإنتهاء أو عند الوفاء بتعهدنا أيهما يحدث أولاً

وتفضلو بقبول فائق الإحترام،،،

البنك الوطـني الإسـلامي
خانيونس

Islamic National Bank
Khan Yunis Branch

الإدارة العامة
غزة - الرمال
تقاطع شارع الجلاء مع شارع الثورة
هاتف : Tel :+970 8 2885886
فاكس : Fax: +970 8 2885887

الفرع الرئيسي
غزة - الرمال
شارع عمر المختار - بجوار كاظم
هاتف : Tel :+970 8 2881183
فاكس : Fax: +970 8 2881184

فرع النصر
غزة - النصر
تقاطع الشارع الأول مع شارع النصر
هاتف : Tel :+970 8 2857688
فاكس : Fax: +970 8 2857882

فرع الوسطى
البريج
شارع صلاح الدين
هاتف : Tel :+970 8 2556583
فاكس : Fax: +970 8 2556887

فرع خانيونس
خانيونس
دوار أبو حميد مقابل بلدية خانيونس
هاتف : Tel :+970 8 2062224
فاكس : Fax: +970 8 2062225

مكتب رفح
رفح
مفترق العودة - بجوار بلدية رفح
هاتف : Tel :+970 8 2148862
فاكس : Fax: +970 8 2148863

الموقع الالكتروني : Website: www.inb.ps
البريد الالكتروني : E-mail: info@inb.ps

عقد اتفاق على توريد مواد غذائية طازجة ومجمدة لصالح وزارتي الصحة والداخلية

عطاء رقم (2022/9)

إنه في يوم الاحد الموافق 2022/1/30 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية في دولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: السيد/ محمد أحمد سليمان أبو شاويش (الوطن الأمين) مشتغل مرخص رقم/ 903830230 عنوانه الرئيسي/رفح-حي الجنينة-شارع الشهيد/عائد البشيتي يمثلها السيد/ محمد أحمد سليمان أبو شاويش هوية رقم/ 903830230 هاتف-جوال رقم/ 0599815531 – 2139798

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2022/9 بشأن توريد مواد غذائية طازجة ومجمدة لصالح وزارتي الصحة والداخلية، وحيث أن الطرف الثاني شركة مرخصة رسميا ومختصة بهذا المجال ومؤهلة فنياً وقامت بالاشتراك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والأصناف المحددة في قرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/1/18 الخاص بالعطاء رقم 2022/9 كون عرضه الأرخص المطابق، على أن يكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1- تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/1/18 بشأن العطاء رقم 2021/9 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2- يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.

غزة-شارع جامعة الدول العربية-خلف محطة فارس للبترول
هاتف: 08-2832761 فاكس: 08-2832761

3- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة لمراكز التوزيع أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة على "مدار مدة سريان هذا العقد" على أن يتم التوريد حسب الطلب من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطي ووفقاً للبرنامج الغذائي الذي تعتمده الجهة الوزارة وحسب الكمية التي تطلبها ووفقاً للمواصفات الفنية والعينات المعتمدة والأسعار المقدمة من الطرف الثاني والواردة في قرار الإحالة، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة **30%** ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.

4- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي تطلب منه طوال مدة العقد ولا يحق له الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجه ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

5- يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد أو إعادة النظر في الأسعار في حالة انخفاض الأسعار أكثر من 15% وذلك وفقاً لتقدير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية.

6- في حال عدم توفر أي صنف من الأصناف المتفق عليها بسبب الحصار يحق للطرف الأول استبدال الصنف بآخر بديل مع مراعاة فروق الأسعار وبعد التأكد من عدم وجود الصنف في السوق.

7- يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بقيمة ($8000) ثمانية الاف دولار أمريكي لا غير ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليه أدناه.

8- يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأصناف التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقاً للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع خلال ستين يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة و يكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.

غزة-شارع جامعة الدول العربية-خلف محطة فارس للبترول
هاتف: 08-2832761 فاكس: 08-2832761

9- مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ 2022/2/1 حتى تاريخ 2022/7/31، قابل لتمديد بموافقة الطرفين، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفى هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

10- يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يوميا 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

11- لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف أخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

12- لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهم حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول	طرف ثاني
الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية	السيد/ محمد أحمد سليمان أبو شاويش (الوطن الأمين)
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة	يمثلها السيد/ محمد أحمد سليمان أبو شاويش